

إعلام

تتصاعد باضطراب معارضة الكثير من احرار العراق واحزابه وقواه الوطنية والتقدمية ، ومن الخيرين من ابناء شعبنا ، الضغوطات الموجهة على المحكمة الاتحادية ، التي اعتبرت تصويت مجلس النواب العراقي في عام ٢٠١٣ بخصوص ما يسمى بـ " تنظيم الملاحة في خور عبدالله " غير دستورياً.

لم نفاجاً بجديد حين تطلب قيادة البلد من المحكمة الاتحادية التراجع عن قرارها السابق. فلقد سبق وأن أقدم العديد ممن حكم العراق على التفريط بأجزاء من ارضه ومياهه وسيادته لصالح دول الجوار ودول اجنبية اخرى. وهذا ليس بغريب عن سلوكيات البرجوازيات الحاكمة ، كونها لا تتردد عن تقديم التنازلات وعقد الصفقات الجائرة على حساب اراضي البلد وثرواته وسيادته ومصالحه العليا حفاظاً على منافعها الاقتصادية ومواقعها الوظيفية.

نقف الى جانب المحكمة الاتحادية في قراراتها الهادفة الى ضمان مصالح الوطن والشعب كافة. وندعو كافة رفاقنا واصدقائنا الى المساهمة في جميع الفعاليات الداعمة لها.

حسام الحداد

عضو الحزب الشيوعي الجديد في العراق

٢٠٢٥/٤/٢٩